الأنباء
الجمعة 10 يوليو 2015

السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

الغرير والمبادرة الرشيدة

تبرع رجل الاعمال الإماراتي السيد عبدالله أحمد الغرير بربع ثروته لدعم التعليم والمعرفة والابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي، تبرع كريم رشيد يأتي متسقا مع التاريخ المجيد لرجل كان ولم يزل من أوائل الداعمين لتطوير القطاع التعليمي في دولة الإمارات مذ شيد عام 1964 أول مدرسة توفر سكنا داخليا للطلاب في المناطق النائية في منطقة مسافي، حسب صحيفة الاتحاد الإماراتية.

□□□

خطوة لافتة ومبادرة مسؤولة، أشاد بها وأثنى عليها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بقوله: «عندما يحمل رجال الأعمال بعضا من مسؤوليات الأمة وتتعاون معهم الحكومات والمؤسسات لتغيير الواقع للأفضل، فأوطاننا بلا شك على طريق تنموي صحيح»، أما السيد عبدالعزيز عبدالله الغرير فوصف المبادرة بأنها التزام من والده «المتبرع» بمسؤوليته تجاه وطنه، وتكريم لذكرى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

□□□

الخبر، لا شك، مفرح ويدعو للتفاؤل والثقة بالذات وتعميق الأمل حين نشاهد المال الخاص يذهب في مصرفه التنموي السليم، خاصة ان التعليم العربي يعاني من مشكلات حقيقية وعويصة، والتبرع الكريم سيمكن «مؤسسة عبدالله الغرير للتعليم» من دعم البرامج التي تعنى برفع مستوى جودة التعليم في العالم العربي، كما يمكنها من توفير منح دراسية جامعية لما يزيد على 15 ألف طالب من المتميزين في تحصيلهم العلمي.

□□□

لمصلحة تنمية مجتمعاتنا المتخلفة ينبغي ان تتحرر تبرعاتنا من الأطر الدينية (التقليدية)، فالدين الحنيف يحث على عمل الخير، والتنمية خير.

صراحة قلم

AL_sahafi1@
حمد سالم المري

البديل الإستراتيجي وبيض الخفقع

تمر السنوات تلو السنوات وتزيد معها الأسعار وغلاء المعيشة ورواتب موظفي القطاع العام ثابتة لا تتحرك وكأنها جسد ميت تأكله الأقساط شهريا، فلا تجد موظفا حكوميا أو أسرة كويتية إلا وعليها أقساط شهرية قد تستهلك أكثر من 40٪ من دخلها الشهري من غير دفع الإيجارات الشهرية بسبب عدم حصول الأسرة الكويتية على منزل حكومي إلا بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة على تقديم طلبها الإسكاني، وغير المبالغ التي تدفعها الأسرة لشراء الاحتياجات المعيشية من الجمعيات التعاونية التي للأسف أصبحت اشد غلاء من الأسواق المركزية الخاصة بسبب انحراف سير هذه الجمعيات التعاونية عن فكرة إنشائها الأساسية المتمثلة في إيجاد مقار لبيع السلع الاستهلاكية والغذائية بأسعار تنافسية رمزية لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين مساهمي الجمعية.

ومنذ سنوات نسمع بين وقت وآخر عن نية الحكومة إعادة النظر في سلم الرواتب لكافة موظفي القطاعات الحكومية، ولكننا لم نر أي شيء فعلي حتى الآن بل شاهدنا قيام الحكومة بزيادة رواتب قطاعات البترول والقضاء والسلك العسكري سواء الشرطة أو الجيش وإقرار كوادر مالية لبعض الوظائف مثل المهندسين والمحاسبين والقانونيين، ما جعل هناك تفاوت كبير بين رواتب موظفي الدولة نتج عنه خلل في سلم الرواتب المتهالك أساسا. قد يقول البعض إن الحكومة تعمل فعليا على تعديل سلم الرواتب ليتوافق مع الارتفاع السنوي للمعيشة من خلال تبني فكرة البديل الاستراتيجي، وقد صرح وكيل ديوان الخدمة المدنية محمد الرومي بأن هذا البديل سيطبق في عام 2017 وهو يعتبر أحد الحلول العلمية الذي يمثل نهجا موضوعيا للوصول إلى التوازن، إضافة إلى تحقيق مبدأ عدالة توزيع الرواتب والمزايا والتعويضات المالية.

ونحن نقول إننا أصبحنا حائرين من كثرة تصريحات مسؤولي الدولة فمنهم من قال إن هذا البديل الاستراتيجي لن يزيد من الرواتب الحالية بل سينظمها، ومنهم من قال إنه سيزيد الرواتب المتدنية فقط، ومنهم من قال إنه سيعمل على إعادة النظر في توزيع الكوادر المالية. فهذه التصاريح المتضاربة ذكرتنا بحوار الممثل عبدالحسين عبدالرضا عندما قال «بيض الخفقع وبيض الخفنقع»، وهذا يؤكد أن البديل الاستراتيجي مبهم وغير واضح إلا عند من وضعه فقط لحاجة في نفسه، وسوف يؤدي تطبيقه إلى ظهور مشاكل نحن في غنى عنها. فلماذا لا تقوم الحكومة بزيادة رواتب الموظفين حالها حال دول الخليج العربية التي زادت رواتب موظفيها بما يحقق لهم الرفاهية؟ هل السبب تضخم ميزانية الباب الأول والخوف على استنزاف المال العام؟

إذا كان الجواب نعم، فنقول أين الخوف على المال العام من الأموال التي دفعت لنواب بما عرف بفضيحة الإيداعات المليونية؟ أين الخوف على المال العام من المليارات التي خصصت للتنمية في الحكومات السابقة وظلت هذه التنمية حبر على ورق في الوقت الذي اختفت فيه هذه المليارات؟ أين الخوف على المال العام من اختلاسات التأمينات الاجتماعية؟ أين الرقابة الحكومية على أموال التأمينات التي نهبت؟ لماذا يشعر البعض بالخوف على المال العام إذا تعلق الأمر بمعيشة المواطن العادي؟ لماذا يصرخ البعض ألما على المال العام إذا أراد الموظف العادي زيادة راتبه الشهري ليتواكب مع ارتفاع الأسعار؟

لماذا يولول البعض خوفا على المال العام إذا طالب المواطن بزيادة قرضه الإسكاني من 70 ألفا إلى 100 ألف، ثم يسارعون في تأييد فكرة أن تكون زيادة القرض الإسكاني على شكل دعم مادي لمواد البناء المشتراة فقط من الشركات التي تفوز بالمناقصة؟ أين خوفهم على المال العام من زيادة هذا الدعم؟ أم لأنه في صالح تجارتهم الخاصة يؤيدونه؟.

أسأل الله تعالى الستر والعافية.

لمح الفكر

د.أحمد بن بحار

الإخوان وإيران وحكمة الأمير

أمر لافت جدا بالنسبة لي وجلي غاية الجلاء أراه يدار بطريقة جد مريبة في وطننا العربي والإسلامي، من أوضحها خفوت الأصوات الداعية إلى الوحدة الإسلامية أو حتى القومية العربية، وكأن الكلام في هذا الموضوع أصبح محظورا بل وربما محرما، وهذا الذي كنا نردده بحماس في طفولتنا مع كل صباح في طابور المدرسة أمسى لا يكاد يطرق سمع هذا الجيل في أي من وسائل التثقيف والتوجيه العربي والإسلامي من مشرقه إلى مغربه، إن الحديث عن الوحدة الإسلامية أو القومية العربية اليوم كالحديث عن التطبيع مع الكيان الصهيوني في جيلنا.

وفي المقابل هناك توجه عام ملح مريب جدا في عالمنا العربي يسعى سعيا حثيثا لشيطنة ما يسمى بالإسلام السياسي المعتدل ممثلا بجماعة الإخوان المسلمين، فثمة حملات مكثفة لشيطنة هذا التيار وتصويره بصورة الشر المستطير والعدو الألد إلى درجة ألحقته بالمنظمات الإرهابية، وفي زاوية أخرى من المشهد نرى حملات مركزة لا تقل ضراوة عن المشهد السابق ولكنها تستهدف الشيعة وتصورهم بأنهم جميعا من الصفوية الفارسية وأنهم أشد خطرا من غلاة الصهاينة، وهذا وذاك معلن عنه، مجهور به في العديد من الوسائل الإعلامية العربية، منطوق به على ألسنة بعض كبار المفكرين العرب صباح مساء.

إننا إذن أمام مشهد يغيب عنه تماما دعاة الوحدة وتحضر فيه دعوات التشظي سافرة وحدها لتقدم خدمات جليلة للصهيونية، وقد يكون هذا من فرط التواطؤ المباشر معها، أو من فرط حماقتها، إذ إن إقصاء الإخوان المسلمين تماما من المشهد السياسي العربي جعل الأبواب مشرعة للتطرف الذي لا يمكن بحال أن يرضى بالحلول السياسية لتحقيق أهدافه، كما أنه فتح أيضا أبواب الفتن لكي تتناطح المذاهب الإسلامية فيما بينها، ولا سيما السنة والشيعة وهو فعلا ما يحدث الآن ويخطط له بإمعان لتوسيع رقعة اشتعاله، ولا أشك بأن تفجير مسجد الإمام الصادق جاء حلقة ضمن هذا المسلسل التي يخرجه بخبث أعداء أمتنا، وذلك أن غلاة المتطرفين الذين يتم إغضاء الطرف عنهم لا يمكن أن يرضى أحدهم إلا بالقضاء على الآخر عن بكرة أبيهم، في حين أن الأحزاب الدينية السياسية من الممكن أن تمارس الديموقراطية وتتقبل الآخر مهما كانت درجة الخلاف معه وهو ما يشكل خطرا وحرجا بالغا للصهيونية وحماتها.

أعود فأقول إن كل من أسهم أو يسهم في تحقيق ما قد بدأ من هذا المخطط الخطير سيكتوي لا محالة في مآل الأمر به وسيكون حذاء يطأ به أعداؤنا بلادنا، وإن التاريخ سينكر للإخوان المسلمين أو الشيعة ما إذا كانوا على وعي بما يدبر ومدى فطنتهم واستشعارهم للمسؤولية أو غفلتهم ونجاح الأعداء باستدراجهم نحو الفخاخ التي نصبت لهما، كما أنها فرصة تاريخية لهما لمراجعة الذات ونيل ثقة الأمة والانفتاح على الآخر، وفي هذا السياق يجب أن يسجل الموقف الذي قام به صاحب لسمو أمير البلاد، حفظه الله، بعيد تفجير مسجد الإمام الصادق، فهو موقف في غاية الحكمة بمثله توأد الفتن وتقلب الطاولة على المتآمرين، فإذا أتراح الموت والفرقة والكراهية والخوف والتفجير تحولها الحكمة والبصيرة النافذة إلى أفراح حياة ووحدة ومحبة وسلام وقوة.

شرارة قلم

hassankuw@hotmail.com
حسن الهداد

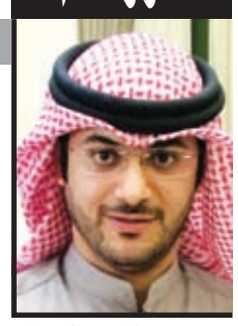

عجز الميزانية.. بالاتكال

تمر ميزانية البلد بعجز مالي للعام 2015/2016 مقداره أكثر من 8 مليارات دينار، وهذا ما أكده وزير المالية أنس الصالح أثناء إدلائه بالبيانات الأولية للحساب الختامي.

قضية العجز المالي في ميزانية الدولة بعد تراجع سعر برميل النفط لمستويات مضاعفة، كان متوقعا في ظل إدارة الحكومة واستمرارها بنفس النهج المعهود المتمثل بالاتكال على دخل وحيد يكمن في تصدير النفط، ويصل اعتمادها على هذا المصدر اليتيم إلى نسبة 95٪ في ميزانيتها.

ومنذ عام 2000 حتى 2014 والحكومة تحصد الفوائض المليارية ومنه ما يرحل إلى صندوق الأجيال القادمة، فضلا عن ميزانية الاستثمارات الخارجية.

ولدي سؤال للحكومة: هل ستبقى الدولة معتمدة على دخل يتيم؟ وفي حالة نضوب هذا المصدر أو انحدار أسعاره إلى الأدنى وقد يصبح بلا قيمة في حال اكتشاف مصادر جديدة للطاقة فما هو حالنا بالضبط نريد أن نعرف ونفهم؟ وما هو حال أبنائنا الذين ينتظرون مستقبلهم؟

وسؤال آخر لأعضاء البرلمان: هناك فوائض مالية استمرت إلى أربعة عشر عاما تقدر بمئات المليارات؟ وهل منكم من يعرف أو وجه سؤالا لوزير المالية بشأن تلك الفوائض؟ وأين تم استغلالها بالضبط؟ ولماذا لم يتم استغلال تلك الفوائض في مشاريع كبرى سواء بالداخل أو الخارج لبناء بوابة دخل آخر يضاهي دخل النفط؟

وإن كان هناك استغلال لتلك الفوائض، أليس حان وقتها لتسد أي عجز في ميزانية الدولة بدلا من اللجوء إلى خيار إصدار السندات؟ وهذا ما طبقته دولة الإمارات والتي أعلنت عن أن النفط لم يعد دخلا رئيسيا في ميزانيتها بفضل مشاريعها الاستراتيجية والتي تعمل على وتيرة نجاح مستمرة وبتخطيط دقيق الأمر الذي يثبت تقدم الدولة نحو التطور الاقتصادي التنموي.

ماذا أفهم من عجز ميزانية دولة غنية وعدد مواطنيها لم يتجاوز مليون و300 ألف؟

هذا يعني إنذارا حقيقيا لا يبشر بالخير بمعادلة الاقتصاد الدولي ما دام ميزانية الدولة لم تعد تتحمل العبء، وللأسف أننا ما زلنا غير قادرين على البحث عن دخل آخر يسد الميزانية بمثل هذه الظروف المتوقعة، وعلى الحكومة اليوم أن تتحمل المسؤولية تجاه هذا العجز الذي يدعونا للقلق في المستقبل القريب، وأيضا على النواب أن يصحوا من سباتهم لمحاسبة المقصرين وغير هذا الأمر لم يعد مقبولا ما دام وصلنا لتلك الحالة.

وأعرف أن هناك من يسعى للتبرير وتحميل المسؤولية في اتجاه آخر يكمن في سبب انخفاض برميل النفط في الأسواق العالمية، هذا عذر أقبح من ذنب بل هذه الحقيقة التي تعكس عجز التخطيط نحو القراءة السليمة والواقعية والمنطقية للأحداث العالمية والتي على ضوئها كان يفترض أن تتخذ القرارات لأيام أو سنوات عجاف متوقعة.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

«داعش» منظمة إجرامية ضد العالم

للتعرف على حقيقة المنظمة الإجرامية المسماة زورا وبهتانا بـ «الدولة الإسلامية» ـ يجب ان نطرح بعض التساؤلات ونحاول الإجابة عنها لنفهم سلوك وفكر «الدواعش».

هل داعش ضد الطائفة الشيعية فقط؟ ولذلك تفجر مساجدهم ودور عبادتهم وآخرها مسجد الصوابر في الكويت؟

وما موقف «داعش» من الطائفة السنية؟

ما زلنا نتذكر أصوات الاستغاثة التي أطلقتها القبائل السورية السنية على الفضائيات اثناء تعرضها لحملة الإعدامات الجماعية التي نفذها تنظيم داعش ضدهم.

وأيضا في العراق لم يختلف الوضع كثيرا ـ فالطائفة السنية كانت ولا تزال بين سندان داعش ومطرقة متطرفي الحكومة الطائفية حرب «كر وفر» ضحيتها ابناء القبائل في المحافظات السنية.

بل حتى في السعودية دولة الإسلام السني ـ لم تسلم مؤسساتها ولا مواطنيها من الطائفتين من جرائم «داعش» المستمرة ضد الدولة والمجتمع.

كل ما سبق ـ هو تعداد بسيط لضحايا تنظيم الدولة (داعش) من المسلمين فقط، ولكن ماذا عن الضحايا من غير المسلمين؟

ربما كانت الطائفة الايزيدية ابرز ضحاياه في العراق فقد قتلوا رجالهم وسبوا نساءهم.

أما أهل الكتاب من الديانة المسيحية فقد هجروا من ديارهم وصودرت ممتلكاتهم.

«داعش» منظمة ارهابية لا دين لها ولا وطن ـ ضد المسلمين بكل طوائفهم وضد كل الديانات وكل دول العالم، هذا ما يؤكده سلوكها، «داعش» مختلفة مع الجميع، تعتقد أنها وحدها من يحتكر الدين وغيرها مجرد كفرة يجب قتالهم.

ختاما، «داعش» منظمة إجرامية كالمافيا تتخذ الدين غطاء لها وهي تستهدف فئة الشباب لأنهم الأكثر حماسا والأكثر جهلا بالعلوم الشرعية، وخصوصا الذين يعانوا من البطالة ومن سوء الأحوال المعيشية، لذلك يجب تحسين المعيشة لكل فئات المجتمع لكى لا يقعوا ضحايا لهذا التنظيم.

ملاحظة أخيرة: الداعشيون الجدد حول العالم هم من الشباب الذين لم يتلقوا تعليما شرعيا بل تخرجوا من تخصصات بعيدة عن الدراسات الشرعية ويأتون من مجتمعات ذات صبغة علمانية، يجهلون تعاليم الدين الإسلامي الصحيح، يتلقفهم هذا التنظيم الإجرامي ليحولهم الى مجرمين.

إذن، يجب الا نلقي باللوم على مناهجنا الدراسية او مجتمعاتنا المحافظة، بل ربما لو عملنا على زيادة الجرعة التعليمية للإسلام الصحيح في مناهجنا وإعلامنا لأمكننا ان نردع الداعشيين من خداع الشباب باسم الإسلام.

أسس

Dm. Alhajri@hotmail.com
دخيل الهاجري

مشروعي كويتي.. دعوة للتفاؤل

التفاؤل هو التفكير الإيجابي، وهو حالة نفسية تقوم على الأمل والنظر للأمور من الوجهة الجيدة، وأن أكثر الأمور تسير بحالة جيدة.

ونقيض التفاؤل هو التشاؤم، ويعرف أيضا بالتفكير السلبي، وهو حالة نفسية تقوم على اليأس والنظر إلى الأمور من الوجهة السيئة، والاعتقاد بأن كل شيء يسير على غير ما يرام.

وهناك نظرية مشهورة تقيس مدى التفاؤل والتشاؤم لدى الأشخاص، وهي الكوب المملوء للنصف، الأشخاص الذين ينظرون للنصف المملوء يعرفون بالمتفائلين، أما الأشخاص الذين ينظرون للنصف الفارغ فيعرفون بالمتشائمين.

الفيلسوف برتراند راسل له عبارة جميلة يقول فيها: «التفاؤل يولد من أقاصي اليأس».

التفاؤل يفتح أبواب الأمل والرضا والقناعة، بل هو أكبر محفز لاستنهاض الهمم، لبناء المستقبل ومواجهة الحاضر، والاستمتاع به.

المتفائلون هم أكثر الأشخاص الذين يحملون صفات، الإصرار، والعناد، والجرأة، والشجاعة.

وهنالك أشخاص يملكون روح التفاؤل وينشرونها بين الناس.

ومن أكثر الأشخاص المتفائلين بالكويت، صاحب موقع مشروعي كويتي بالانستغرام وتويتر، الذي يقوم بنشر المشاريع الحكومية والخاصة في الكويت، بل حتى يتابع توقيع العقود، ومدة الإنجاز، ومتي يبدأ المشروع، وأسباب التأخير إن وجدت، علما أن كل ما يقوم به هو مجهود فردي منه شخصيا، حيث إنه لا يتبع أي جهة حكومية أو حتى شبه حكومية.

وأصبح موقعه مليئا بالتفاؤل والأمل، حتى انني لاحظت من بعض ردود زوار موقعه، كيف أنهم تحولوا من النظرة المتشائمة، إلى النظرة المتفائلة، لمستقبل الكويت، ومستقبل التنمية فيها.

وأخيرا ما أحوجنا في الكويت للتفاؤل لكي نستمتع بحاضرنا، ولكي نواجه مستقبلنا بهمة عالية.